

أثر التغييرات السياسية في المنطقة العربية في السياسات الإقليمية وانعكاساتها على العراق

م. د. عماد مؤيد جاسم المرسومي^١

^١دكتوراه علوم سياسية - جامعة النهرين ، يعمل حالياً في قسم العلوم السياسية - كلية القانون والعلوم السياسية - جامعة دهلي ، وله خمسة بحوث منشورة.

الخلاصة

أنجحت الثورات العربية التي بدأت أواخر عام ٢٠١٠ إلى سقوط العديد من الأنظمة السياسية في تونس ومصر وليبيا واليمن وهو ما أعطى الإنطباع ببداية مرحلة جديدة في النظام الإقليمي تكون قائمة على أساس اعتماد مبدأ التداول السلمي للسلطة والأحكام للانتخابات الحرة في تقرير شرعية النظام، إلا أن حالة القوضى التي مرت بما الدول المتحولة قد أحدث نوعاً من الفراغ الاستراتيجي عملت القوى الإقليمية (تركيا وإيران) على ملئه على اعتبار أن الفرصة باتت سانحة لأن تؤثر بقوة في إعادة تشكيل وصياغة مستقبل البلدان العربية وفقاً للإتمودج الذي تحاول هذه القوى تصديره، وقد أفضى هذا التنافس ما بين هذه القوى إلى تقسيم النظام العربي إلى محاور مؤيدة او معارضة سواء للتدخل التركي أو الإيراني، وكان للعراق حضوراً في هذه المعادلة، إذ يحاول العراق استثمار هذه التغييرات وسقوط العديد من الأنظمة المعارضة له في السابق لبناء علاقات جديدة وممارسة دور رئيس في المنطقة مستغلاً حالة عدم الاستقرار التي تمر بها هذه البلدان إلا أن حدة التنافس ما بين الطرفين التركي والإيراني قد جعلت من محاولات العراق صعبة خصوصاً في ظل مجموعة من العناصر التي لم تنزل تفرض تأثيرها في القرار العربي الرسمي والشعبي وتعمل على فرز القوى وتصنيفها مع أو ضد الإتمودج التركي أو الإيراني وهو أثر في رؤيتها للدور العراقي بأنه جزء من سياسة المهاور.

المقدمة

مع بدأ حركة الاحتجاج الشعبي في تونس أواخر عام ٢٠١٠ ونجاحها في إسقاط الرئيس بن علي ومن ثم انتقال شرارة الاحتجاج إلى مصر، بدأ واضحاً أن عملية التغيير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سوف تأخذ مديات واسعة تشمل أغلب الأنظمة، وقد شبه الكثير من المراقبين الدوليين ما يجري بالمنطقة العربية بما سبق أن جرى في دول أوروبا الشرقية التي نجحت شعوبها في إسقاط أنظمتها الشيوعية واستبدالها بأنظمة ديمقراطية من دول أوروبا الغربية، إلا أن المعضلة التي واجهت الباحثين والمراقبين تمثلت في تحليل وتكييف نوعية النتائج التي ستفرزها هذه التغييرات وبالأخص تأثيرها على المنظومة الإقليمية العربية أو ما يعرف بالنظام الإقليمي وعلى طبيعة التوازنات السياسية والاستراتيجية في الشرق الأوسط خصوصاً وإن ثمة قوى إقليمية عملت منذ فترة تعود إلى حقبة التسعينيات من القرن الماضي على إحتراق المنظومة الإقليمية العربية بحيث كان لهذه القوى دور كبير في إدارة الكثير من الملفات العربية ولا سيما الملف الفلسطيني فضلاً عن تأثيرها في إدارة بعض أوجه التفاعلات العربية، وعلى هذا الأساس تطرح هذه التغييرات التي عملت على إسقاط بعض الأنظمة الرئيسية في المنظومة العربية (مصر وليبيا) إضافة إلى أن أحد أقطاب هذه المنظومة (سوريا) يعاني من ضغوط داخلية وخارجية شديدة تهدد بقاءه لفترة طويلة، تطرح هذه التغييرات إحتتمالات مفتوحة لإعادة تشكيل منظومة العلاقات الإقليمية وفق سياقات

تفاعلية جديدة يكون فيها للقوى الإقليمية (خارج النظام الإقليمي العربي) الأثر الأكبر في تحديد طبيعة التفاعلات التي سنأخذ أشكالا متعددة تتضمن (تحالفات، تنافسات، تنافس، إعادة توزيع للأدوار)، ومع إقرارنا بحقيقة أن هذه القوى تتقاطع في كثير من القضايا مع بعضها فإن احتمالات إرتفاع حالة عدم الإستقرار السياسي الإقليمي بشكل عام وعدم الإستقرار السياسي العراقي بشكل خاص تصبح سائدة في ظل هذه التنافسية الإقليمية.

إشكالية البحث

يثير موضوع البحث أعلاه إشكالية تتمثل في كيفية فهم المسارات المحتملة لنتائج ومحصلة التغييرات العربية وانعكاساتها على مجمل الإقليم بشكل عام والعراق بشكل خاص، فسقوط الكثير من الأنظمة، ذات الخطاب السياسي القومي وإن كان شكلياً، ولد، على مستوى الداخل، فراغاً أيديولوجياً وسياسياً تسعى الحركات السياسية الجديدة جاهدة إلى ملئه، على الرغم من نقاط الضعف التي تتناهما، وأنتج أيضاً على مستوى الخارج تحطيماً لكثير من معادلات القوة التي كانت قائمة والتي في ظلها تم إدارة العلاقات الإقليمية بحيث أن فعل السقوط المتتالي للأنظمة العربية مثلما إنطوى على تحديات إقليمية ومخاوف من ازدياد حالات الإضطراب وعدم الإستقرار في منطقة تعاني أصلاً من هذه المضاعفات، فإنه أيضاً إنطوى على فرص سانحة للقوى الإقليمية التي وجدت في هذه التغييرات فرصة تاريخية لأن تمد نفوذها إلى المنطقة خصوصاً وأنها تمتلك النموذج أيديولوجي يقرب أو يبتعد بعض الشيء عن طموحات وتطلعات الشارع العربي والحركات السياسية فيه، ولعل هذه المشكلة وما يرتبط بها من إستفسارات تطرح بمجموعة من الأسئلة لعل الإجابة عنها تمثل الحل لها، وهذه الأسئلة من قبيل:

١. ما مدى التأثير الذي فرضته هذه الثورات العربية على مجمل النظام الإقليمي العربي ؟
٢. ما هي الفرص التي طرحتها هذه الثورات بالنسبة للقوى الإقليمية مثل تركيا وإيران ؟
٣. هل سيؤدي التنافس الإقليمي الى إثارة مظاهر عدم الاستقرار السياسي ؟
٤. كيف سيؤدي التنافس الإقليمي إلى إعادة ترتيب سياسة الحوار التي كانت جزءاً ملازمياً لعمل المنظومة الإقليمية العربية سواء على صعيد العلاقة ما بين الأنظمة العربية الرئيسة نفسها أو ما بين هذه الأنظمة والقوى الإقليمية الخارجية ؟

وطبقاً لهذه الإشكالية تمت صياغة فرضية البحث باعتبارها تفسير افتراضي أولي ومبدئي لما يعتقد الباحث انه تحليل لمشكلة البحث أو الاشكالية التي طرحتها مسبقاً بأسئلتها المنفرعة وتتمثل فرضية البحث في " إن طبيعة التنافس السياسي القائم ما بين إيران وتركيا وسعي كل دولة منهما الى

تصدير إنموذجه السياسي سيشكل محاور إستقطاب إقليمية خصوصاً بعد سقوط العديد من الأنظمة التي كانت تبدي ممانعة للنفوذ والامتداد التركي والإيراني في المنطقة".

منهجية البحث

إن المنهج المستخدم في هذا البحث هو المنهج الوصفي باعتباره " الطريق أو مجموعة الطرق التي يتمكن من خلالها الباحثون من وصف الظواهر العلمية والظروف المحيطة بها في بيئتها ... وتصور العلاقة بينها وبين الظواهر الأخرى المؤثرة والمتأثرة فيها، كما يصور هذا المنهج شكل العلاقة بين متغيراتها " (١). وهذا المنهج قائم على أساس تفسير وتحليل العلاقة الكامنة بين المتغيرات موضع الدراسة ذات الصلة بالمشكلة العلمية، وجميع هذه المتغيرات تتفاعل فيما بينها في إطار من العلاقة السببية (Causal relationship)، بمعنى ان هناك عامل مستقل وعامل تابع يتأثر به، أو في إطار من علاقة الإقتران أو التغاير (Covariance relationship) بمعنى أن التغير في عامل ما يفضي الى تغيير مماثل في عامل آخر وإن كان باتجاه معاكس.

هيكلية البحث

على هذا الأساس تم تقسيم هذا البحث الى ثلاث مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة، فالمبحث الأول عالج طبيعة التغييرات في النظام الإقليمي العربي وأثر هذه التغييرات في إعادة هيكلة النظام، أما المبحث الثاني فنطرق إلى تأثير هذه التغييرات في إحياء محاور الإستقطاب الإقليمي ما بين تركيا وإيران، وأخيراً تناول المبحث الثالث إتجاهات الفعل السياسي العراقي تجاه التغييرات الإقليمية، أما الخاتمة فعرضت بعض الإستنتاجات التي هي خلاصة البحث.

المبحث الأول

النظام الإقليمي العربي وتحديات إعادة الهيكلة.

من المعلوم أن النظام الإقليمي العربي ارتبط منذ نشأته بمنطق الدعوة القومية التي أفرزت قواعد عامة حاكمة للسلوك السياسي العربي الحكومي ولا سيما إزاء جملة من القضايا الكلية العامة مثل قضية

١ - د. مصطفى حميد الطائي، منابع البحث العلمي وتطبيقاتها في الإعلام والعلوم السياسية، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ٩٥.

الصراع العربي - الإسرائيلي وبناء الوحدة العربية، بحيث أن هذه القواعد العامة الحاكمة أستمدت أحكامها من ميثاق الجامعة العربية الذي يركز على التضامن والدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وهو ما تم التعبير عنه إجرائياً من خلال سلسلة من الإتفاقيات والمعاهدات الجماعية مثل معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي (١٩٥٠) وإتفاقية الوحدة الاقتصادية (١٩٥٧) وغيرها من الإتفاقيات والقرارات التي مثلت، من الناحية النظرية، مرجعية للتعاون العربي المشترك (٢).

إلا أن الإشكاليات التي واجهت هذه الجهود التكاملية تمثلت في: تناقض القطري مع القومي، ثم تناقض الإقليمي مع القومي والكثير من هذه الإشكاليات والتحديات كانت أساساً نابعة من طبيعة تركيب الدولة القطرية أو بالأحرى طبيعة النظام السياسي المهيمن على الدولة القطرية والذي لم يكن قادر سياسياً على تهيئة للمقدمات الضرورية لبناء نسق تفاعلي يتجاوز أطر الدولة القطرية، بحيث إنعكس هذا الاختلاف على صراع الأدوار الذي أخذ يبرز على الساحة السياسية العربية وداخل النظام الإقليمي نفسه ووصل إلى مستوى الخروج عن نطاق المهرمات (إتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٨) ومن ثم بدأت الإقليمية تلعو فوق القومية من خلال ترتيبات تعاونية مكانية (الإتحاد المغاربي ومجلس التعاون الخليجي)، وتدرجياً بدأ هذا النظام يفقد هويته خصوصاً مع بدأ التغييرات الدولية التي باتت تطرح ترتيبات إقليمية معاكسة لهذا النظام، ومع تزايد أدوار القوى الإقليمية غير العربية أخذ هذا النظام يتعرض للتجزئة والتفكيك نتيجة الخلافات البينية من جهة ونشوء مصالح وتحالفات جديدة تجمع ما بين أطراف النظام وقوى من خارجه من جهة أخرى (٣).

ومع انتهاء الحرب الباردة وانطلاق عملية التسوية السلمية الشاملة للصراع العربي- الإسرائيلي في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، أخذت موجة من الاستقطاب الحاد تجتاح النظام العربي، بحيث أنه خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين بدأت محاور النظام الإقليمي العربي تشكل على قاعدة محورين أساسيين: الأول سمي بمحور (الاعتدال) ويشمل الدول التي أخذت تتعامل خارجياً في علاقاتها وفقاً لمنطق (البراغماتية السياسية) والذي إتخذته كمعطى إستراتيجي بحيث لم تجد حرجاً في إقامة علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة أو حتى إسرائيل سواء في جوانب سياسية أو اقتصادية وهذه الدول تبنت ما يسمى (بالسياسة الخارجية المعتدلة) في تعاطيها مع القضايا والشؤون العربية فضلاً عن الدولية، ويقع

٢ - حول طبيعة النظام الإقليمي العربي وخصائصه يمكن الرجوع إلى:

جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة السادسة، بيروت، ١٩٩٩.

٣ - حمدي عبد الرحمن حسن، العولمة وأثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي، في: مجموعة مؤلفين، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٨٧.

على رأس هذه الدول مصر والأردن وتونس والمغرب ودول عدة من الخليج العربي، والمحور الثاني هو ما سمي بمحور (الممانعة) والذي تبنى سياسات عدائية وفي بعض الأحيان تصادمية مع الدول الغربية وهذا المحور كان يبشر في طروحاته بسعيه لتحقيق (الدولة القومية العربية) وكان على رأس هذا المحور دول مثل العراق في ظل حكم البعث وسوريا والسودان وليبيا، وكانت (دول الممانعة) هذه تقسم النظام الإقليمي العربي في ظل أدياتها السياسية إلى نظم (لورية) وهو الوصف الذي تطلقه على نفسها ونظم (تقليدية، رجعية) في إشارة منها إلى محور (دول الاعتدال)، دون أن ننسى أن الأدبيات السياسية الأمريكية كانت تطلق أيضاً وصفاً (المعتدلة - Moderate) على الدول المؤيدة لعملية السلام في الشرق الأوسط وذات المصالح والعلاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

وقد شكلت مصر في ظل حكم الرئيس مبارك الركن الأساسي لمحور ما يسمى (الاعتدال) الذي كان عملياً يمثل الواجهة العربية المقربة من السياسة الأمريكية في المنطقة، ومن جهة أخرى، مثلت سوريا في ظل نظام البعث، المتحالفة مع إيران، الركن العربي الأساسي لما يعرف بمحور (الممانعة)*، وهو الذي مثل، كما كان يعلن، الواجهة العربية المعارضة للسياسة الأمريكية والإسرائيلية.

وإن كان هذا التصنيف التمييزي ما بين الاعتدال والممانعة قد اكتسب ذبوعه وبني أساساً على طبيعة وتنوع السياسات والمواقف التي تبنتها الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية بشكل خاص والصراع العربي - الإسرائيلي بشكل عام فإن وجود دول غير عربية مثل إيران وإبداؤها لإتجاهات سياسة مضادة للفعل السياسي الأمريكي والإسرائيلي قد جعل من محور (الممانعة) يتسع ليأخذ طيفاً فكرياً وجغرافياً عابراً للقومية على إمتداد إقليم الشرق الأوسط خصوصاً مع إتساع النفوذ الإيراني في المنطقة العربية، وفي المقابل كان للعلاقات التركية - الإسرائيلية التي تطورت خلال عقد التسعينيات لمواجهة تهديدات دول (الممانعة) وتهدياً من أجل تشكيل عنصر ضاغظ على السياسة السورية، أثر في أن تكون القضايا التي تدور حولها تفاعلات العلاقات العربية - العربية تمتد خارج إطار النظام الإقليمي العربي لتشمل قوى

* في معرض تفسير المنطلقات التي تحكم السياسة الخارجية السورية إزاء الشؤون والأوضاع التي تفرض نفسها كطرفاً فيها، خضعت هذه السياسة وخلال سنوات عديدة للتجاوب بين محاور المنطقة والإلتداد للعواصم العربية (القاهرة، بغداد، الرياض) وقد ولد هذا اضطراباً في السياسة العامة وإتسام داخلي وخارجي ولم تعرف السياسة الخارجية السورية الإستقرار في توجهاتها العامة، وللخلاص من سياسة الماور هذه أتمجت سوريا إلى تبني نهج أطلق عليه (نهج الحياد الإيجابي) ولكنها عملياً خرجت عن هذا الحياد وبدأت قبل تدريجياً من حيث السلوك إلى مواقف الحركة الاشتراكية وقوى اليسار العالمي، أنظر ذلك في:

بشار الجعفرى، السياسة الخارجية السورية: ١٩٤٦ - ١٩٨٢، دار طلائع للنشر، دمشق، ١٩٨٧، ص ١٤٨.

إقليمية وهو عامل أسهم في إضفاء المزيد من التداخل ما بين هذه المنظومة الإقليمية العربية والقوى الأخرى المجاورة لها.

بالتأكيد أن حماية الحرب الباردة وإتقلاّب معادلة التوازنات التي حكمت نظام القطبية الثنائية قد انعكست سلباً على النظام الإقليمي العربي ونجحت هذه الإنعكاسات في بروز هيمنة الولايات المتحدة على السياسات الإقليمية في المنطقة العربية وهو ما تبيّن واضحاً من خلال تطور مراحل حرب الخليج الثانية التي أشرت إدارة أميركية صرفة للأزمة التي فشل النظام الإقليمي العربي في معالجتها بحيث ازداد تأثير الولايات المتحدة في تقرير إتحاهاات السياسات الإقليمية مع غياب البديل الدولي الموازن لهذا الدور، وبدأ أكثر أن النظام الإقليمي العربي بدأ يخضع تدريجياً لطبيعة علاقات القوة التي تحكم تركيبة النظام الدولي الجديد، فطالما أن هذا النظام الجديد قد أعطى حرية أكبر للولايات المتحدة لعب دور عالمي فإن ضعف النظام الإقليمي العربي وعدم قدرته على حفظ توازناته وإستقراره بنفسه فسح المجال واسعاً للولايات المتحدة لإعادة تشكيله وفقه منظورها السياسي - الإستراتيجي، ومثلما تؤكد النظريات الخاصة بعلم العلاقات الدولية من أن النظام الدولي يتكون من أنظمة فرعية موزعة على المناطق الجيوبوليتيكية الأساسية في العالم وهذه الأنظمة قد تأخذ في تركيبها (Structure) ومضامينها (Contents) ما هو موجود في قمة النظام الدولي الذي هو صنعة القوى الكبرى في العالم، بحيث انقسم النظام الدولي فترة الحرب الباردة الى هيكلية ثنائية ومضامين مختلفة لدى كل كتلة مما جعل الأنظمة الفرعية تتأثر بهذا الاختلاف^(١)، فكذلك كان التحول نحو القطبية الأحادية قد جعل النظام الإقليمي العربي يتعرض للإحتراق أكثر ويعاد صياغة سياساته الإقليمية بتأثير الإنفراد الأميركي، فكان مؤتمر السلام في مدريد عام ١٩٩١ وبداية إتفاقات السلام العربية - الإسرائيلية (إتفاق أوسلو مع الفلسطينيين عام ١٩٩٣ وإتفاق وادي عربة مع الأردنيين عام ١٩٩٤) بمثابة تأكيد للدور الأميركي في صياغة قواعد جديدة للنظام الإقليمي العربي، وعليه بات تأسيس مفهوم السلام الأميركي في المنطقة العربية إمتداد منطقي لتأثير النظام أحادي القطبية^(٢).

ولم يتوقف الإحتلال في النظام الإقليمي العربي عند حد التعرض للإحتراق الأميركي فحسب، بل شهد هذا النظام أيضاً تصاعد الأدوار الإستراتيجية لقوة أقليمية مثل (تركيا وإيران) ممن وجدوا في التغييرات التي أعقبت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ فرصة لبناء توازنات قوة جديدة مع العالم العربي،

٤ - هينلي بول، المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٦، ص ٣٠٢ - ٣٠٨.

5 - Leon T.Hadar, Americas moment in middle east, Current History, volume (95), Number (1), January, 1996.

ومما لا شك فيه أن كلتا الدولتين تمتلكان قدرات وإمكانات كبيرة للتأثير في النظام الإقليمي العربي، فتركيا الساعية للعب دور القوة الإقليمية منذ بداية التسعينيات كانت تواجه بعض العقبات والكوابح إنشاء توجهها صوب جمهوريات آسيا الوسطى إذ تصطدم بالمصالح الروسية هناك، أما بخصوص حركتها على الصعيد الأوروبي فلم تشر التوجهات التركية عن مرونة كافية للإلتزام إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما جعل تركيا تبدي تقبل شديد للنظام الشرقي أوسطي الذي ينطوي على مصالح وفرص استراتيجية تمكنها من لعب دور إقليمي وهو ما أسهم في إغناء العلاقات التركية - الإسرائيلية وإحداث نوع من التلاقي والتطابق في المصلحة في بعض الأحيان أريد به تجميد وعزل تأثير قوى مثل (سوريا ومصر) فضلاً عن الإفادة من الفرص التي توفرها سياسة الإحتواء المزدوج التي بدأت إدارة الرئيس كلنتون بتطبيقها تجاه العراق وإيران لإبعاد هذه القوى عن لعب أي دور إقليمي وبالتالي أصبح هذا النظام يتعرض للكثير من الضغوط الخارجية للقوى الإقليمية الصاعدة^(٦).

ومن ناحية أخرى سعت إيران، في بداية التسعينيات، من أجل إستباق النظام الإقليمي العربي والمشاركة في تفاعلاته الرئيسة إلى إقناع دول مجلس التعاون الخليجي بأنما لا تمثل تحديداً لمصالحها أو حتى للمصالح الغربية في المنطقة وقد أسهمت السياسات المعتدلة التي إنتهجها التيار الإصلاحي بقيادة الرئيس (سائمي) في إضفاء قدر من الصدقية على هذه النوايا الإيرانية، بحيث شهدت العلاقات الإيرانية - الخليجية تحسناً ملحوظاً لا يشوبها إلا مشكلة الجزر الثلاث، إلا أن الدور الإقليمي الإيراني أسهم في إذكاء الخلافات العربية البينية عندما أخذت العلاقات الإيرانية مع سوريا تزداد بشكل أكبر من السابق فضلاً عن إستحكام العلاقة الإستراتيجية التي تربط حزب الله في لبنان بإيران وما مثله هذا التحالف من إثارة للمخاوف العربية التي إزدادت أكثر مع تعمق الروابط السياسية الإيرانية مع حركات المقاومة الفلسطينية^(٧)، بحيث أهدأ الإحتراق الإيراني لمنظومة النظام الإقليمي العربي يعطي الإنتطباع أن إيران تبدي تحكماً أكبر في علاقاتها مع دول عربية (سوريا) ولاعبيين إقليميين (من غير الدول مثل حزب الله في لبنان وحماس في فلسطين) تفوق قدرة التحكم التي يديها هذا النظام الإقليمي.

ولعل هذه التطورات قد أفضت إلى تراجع في قدرة النظام على الحفاظ على هويته والتحكم بأنماط تفاعلاته دون أن تتعرض للإحتراق والتأثر بالخارج (الإقليمي والدولي) بحيث كان للتحويلات الهيكلية على الصعيدين الدولي والإقليمي أن عمقت أكثر أزمة الأداء السياسي للنظام وإنطوت على تحديات أخذت تحدد تماسكه وإستمراره لا سيما وإن تغير خارطة التحالفات بعد حرب الخليج الثانية

6 - Hilal Khashan, Arab Cold War, World Affairs, Volume (159), Number (4), Spring, 1997, p 159.

7 - Ibid, p 160.

ويظهر ما أسماه البعض بالحرب العربية الباردة قد أسهم في إنقسام النظام الإقليمي داخلياً وإيجاد حواجز أمام التعاون البيبي على المستوى الحكومي بحيث بات ما يحكم عمل هذا النظام ليس النمط التفاعلي التعاوني بل النمط الصراعى الذي أخذ شكل الإستقطاب وتشكيل الماور على جبهات النظام، بحيث تعمقت الحقيقة أنه " خلال ما يزيد عن (٦٠) عاماً منذ نشأة النظام الإقليمي العربي كان الإستقطاب والأنقسام ما بين محورين سمة رئيسة في يوميات هذا النظام وعلى وجه التحديد منذ الخمسينيات من القرن العشرين، إذ ظل تاريخه تاريخ إنقسام واستقطاب منذ تأسيس حلف بغداد عام ١٩٥٥ وحتى حرب لبنان ٢٠٠٦"، وهذا الإستقطاب والإنقسام يرد أساساً إلى أزمة بنيوية يعاني منها النظام تتغذى على الأزمة البنيوية للدول العربية نفسها (١).

وكمحصلة ثمانية إستمر النظام الإقليمي العربي يعاني من الإنكفائية والسلبية، ولم تظهر فيه ملامح الصحوة للواقع العربي ولتقتضيات إستمراره أو إحتتمالات إرتقائه للمسكنة بحيث صرنا نجد براوح على صعيد سلوكه الجماعى، فعلاقاته البيبية تنسم بقدر من الفوضوية واللاإنظام: نزاعات حدودية وصراعات سياسية، إختلافات أيدولوجية، عدم الإلتفاق على جدوى القيام بالتعاون الإقتصادى..(٢).

بيد أنه من الناحية الإجرائية تمكن النظام الإقليمي العربي، رغم نقاط ضعفه ومظاهر الخلل فيه، من خلال هذين المحورين، الاعتدال والممانعة، من إدارة التفاعلات السياسية والحفاظ على وجود الأنظمة السياسية القائمة بمختلف توجهاتها دون أن يطرأ تغيير داخلي أو خارجي على أي منها، بمعنى آخر إن (الاعتدال) عند بعض الدول (والممانعة) عند دول أخرى تمكن من حفظ الوجود السياسي لأغلب الأنظمة، بيد انه في اواخر عام ٢٠١٠ ومع إنطلاق حركات الإحتجاج العربي التي تحولت لاحقاً إلى ثورات لتغيير واقع الأنظمة القائمة، نجد أن هذه التركيبة للنظام الإقليمي العربي بدأت تتعرض للتغيير إذ زالت أهم دول الاعتدال وهي مصر كما أن أهم دول الممانعة المتحالفة مع إيران وهي سوريا بدأت تتعرض لضغوط داخلية وسارجية شديدة من الممكن أن تطيح بالرئيس الأسد، وبالمقابل بدأت حركة خارجية إقليمية ودولية لإعادة هندسة الشرق الأوسط والنظام الإقليمي مستغلة في ذلك فراغ القوة وفوضى الانتقال.

١ - د. عبد الإله بلقزيز، حرب الله من التحرير إلى الردع: ١٩٨٢ - ٢٠٠٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص ١٠٠ - ١٠١.

9 - Kamal Shehadi, The Poverty of Arab Diplomacy, In: Paul Salem (Editor), Conflict Resolution in Arab World, American University In Beirut, Beirut, 1997, p 216.

المبحث الثاني

السياسات الإقليمية والأدوار الإستراتيجية لتركيا وإيران.

مثلما سبق ذكره أن حالة فراغ القوة والقوضى السياسية التي داهمت الدول التي تمر في مرحلة انتقالية مثل مصر وتونس وليبيا فضلاً عن سوريا واليمن قد أغرى الكثير من القوى الدولية مثل (أوروبا والولايات المتحدة) والقوى الإقليمية مثل إيران وتركيا على لعب أدوار حيوية من أجل إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية لصالحها، وعليه وُحِدت في الوقت الحاضر مجموعة من الأطراف الفاعلة التي تسعى للتأثير في مجريات الأمور والتحكم في تطور السياسات بحيث بدأ في المنطقة الشرق أوسطية ما يمكن أن نسميه (سلسلة المحاور) المتعددة، فهناك المحور الغربي (الولايات المتحدة وإسرائيل وأوروبا) والمحور الإسلامي بشكليه المتشدد (إيران) والمفتوح على العلماني (تركيا)، وأيضاً هناك محور الأنظمة التقليدية التي تحاول ملء الفراغ والحلول محل النظم التي كانت تمثل مرتكز في إدارة تفاعلات النظام الإقليمي العربي (مجموعة الدول الخليجية).

ولعل الحراك الإقليمي الذي أخذت تبديه دول مثل (إيران وتركيا) إنما يرد إلى محاولة تصدير النموذج (لبناء الدولة) قائم على أساس الموروث الإسلامي، مع إقرارنا بوجود الاختلافات ما بين النحريتين الإيرانية والتركية، وهذا الحراك الإقليمي وجد بعض المقترحات مع الشارع العربي بحكم إن الحركات الإسلامية، وهي عناصر القوة التي تحاول هذه التحارب أن توجد بعض المشتركات معها، كان لها دور في إسقاط الأنظمة الشمولية، دون أن ننسى أن هذا الحراك ليس مستحدثاً بمعنى أن الأدوار الإقليمية لكل من تركيا وإيران للتأثير في التفاعلات والعلاقات الإقليمية إنما تعود لسنوات عدة تمتد إلى عقد التسعينيات مع بعض الاختلاف في نوعية هذه الأدوار.

وبشكل عام، بدأ أن التغييرات التي يحتاج النظام الإقليمي العربي والتي لعبت فيها الحركات الإسلامية دوراً كبيراً أخذت تصب في صالح القوى الإقليمية بشكل أكبر من السابق، فلم يحدث أن توفرت فرص للقوى الإقليمية لتنفاذ إلى قلب العالم العربي والإسهام في إعادة تشكيل سياساته مثلما وفرتها هذه التغييرات، ولعل القراءة الثنائية للمراحل التاريخية التي مرت بها تجارب الدول الإقليمية (إيران وتركيا) للتحكم أو التأثير في تفاعلات المنطقة العربية تقدم رؤية واضحة على أن المرحلة الراهنة تعد لحظة إستراتيجية قد لا تتكرر من الممكن أن تحدد مستقبل القوة الأكبر على الصعيد الإقليمي.

فلو إنتقلنا إلى التحرية الإيرانية سنجد أن قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ مثل وعداً بتحسين العلاقات العربية - الإيرانية إلا أن ذلك لم يحدث لعزم إيران على تصدير ثورتها الإسلامية إلى الدول المجاورة كما كان إندلاع الحرب العراقية - الإيرانية ووقوف الدول العربية إلى جانب العراق، بإستثناء ليبيا وسوريا التي وقفت إلى جانب إيران، قد مثل منعطفاً سلبياً في تطوير هذه العلاقات بحيث

إنتهى عقد الثمانينات من القرن الماضي والعلاقات العربية - الإيرانية في أسوأ أحوالها، وبعد انتهاء حرب الخليج الأولى ركزت إيران جهودها السياسي والاقتصادي على إعادة البناء وتراجعت عن أفكار تصدير الثورة، لا سيما وإن وفاة مؤسس الجمهورية الإسلامية آية الله الخميني عام ١٩٨٩، كانت عاملاً مضافاً في هذا التراجع الأيديولوجي مما مهد الطريق لتحسين العلاقات مع الدول العربية، وكان العامل الأبرز في دفع العلاقات نحو جادة جديدة هو غزو العراق للكويت ووقوفها على الحياد من الحرب التي قادها التحالف الدولي عام ١٩٩١ رغم أنها ساندت موقف دول الخليج العربي من العدو المشترك، وزاد التقارب بعد إنتهاء الحرب بحيث شاركت إيران دول الخليج رفضهم لتبعية إعلان دمشق عام ١٩٩١ الذي يعطي نوع من الدور والوصاية لسوريا ومصر على أمن الخليج، بيد أن هذا التقارب لم يمنع حدوث خلافات حول الوجود العسكري الأجنبي في الخليج العربي، إلا أنه بشكل عام كان للإصلاحيين الذي وصلوا إلى السلطة في بداية عقد التسعينيات وبالأخص الرئيس (محمد خاتمي) دور كبير في تلطيف أجواء العلاقات الإيرانية - الخليجية^(١)، إلا أن تغير موازين القوى في الشرق الأوسط إثر الهزيمة التي لحقت بالنظام العراقي بعد حرب الخليج الثانية ووضع تحت نظام المراقبة الدولية وعزله عن محيطه الإقليمي والدولي بالكامل قد عزز أكثر من موقع إيران الإستراتيجي مما جعلها نوعاً ما تتراجع عن مكاسبها السياسية التي حظت بها من خلال موقفها الدبلوماسي مع دول الخليج الذي بنته على أساس وجود التهديد العراقي المشترك، فكان للتراجع العراقي أن مثل إغراءاً للحائب الإيراني لأن يعمل على تطوير منظومته التسليحية وقواتها العسكرية مستفيداً في ذلك من حالة الإنحياز الاقتصادي الروسي مما مكّنه من شراء الأسلحة بأسعار تنافسية وركزت إيران أكثر على تطوير قدراتها الصاروخية في نطاق إسطولها البحري فضلاً عن شرائها للغواصات والصواريخ المضادة للسفن من روسيا مما أثار مخاوف وقلق دول الخليج من النفوذ الإيراني لا سيما مع إصرارها على التمسك بجزء الإمارات الثلاثة وإطلاقها لبعض التصريحات التهديدية بين الفترة والأخرى^(٢) وكان لهذه التطورات أن جعلت المسار الإيجابي للعلاقات العربية - الإيرانية يتعرض لشيء من التزلزل لا سيما وأن العلاقات الدبلوماسية مع أهم دول المنطقة وهي مصر لم تزل مقطوعة في ذلك الوقت.

أما فيما يتعلق بالتحركة التركية مع العالم العربي، فمع إنتهاء نظام القطبية الثنائية إثر تفكك الإتحاد السوفيتي أخذت السياسة الخارجية التركية تهدي إهتماماً كبيراً بالتوجه نحو الغرب رغبة منها في

١٠ - د. محمد السيد سليم، مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والإيرانيين منه، في: العلاقات العربية - الإيرانية: الإنجازات الرهنة وأفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٦، ص ٨١٦.
١١ - جراهام فولر، الشرق الأوسط، في: زلمي خليل زاد (محرر)، التقييم الإستراتيجي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، ١٩٩٧، ص ٢٥٨.